اقتصاد

أمير قطر: الريال أثبت قوته

الدوحة ـ **أنور الخطيب**

أكد أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمس الثلاثاء، أن الريال القطري أثبت مكانته وقدرته على مواجهة الأزمات الخارجية، حيث حافظ خلالها على قيمته وحرية صرفه، مشيراً إلى أن قطر اتخذت إجراءات سريعة في مواجهة جائحة كورونا على محورين، أولهما دعم القطاع الخاص والثاني المحافظة على سلامة موازنة الدولة. وأضاف أمير قطر في كلمة بافتتاح دور الانعقاد التاسع والأربعين لمجلس الشورى القطري، أن التوقعات بشأن النمو على المستوى العالمي لهذا العام، تشير إلى انكماش اقتصادي قد يصل إلى 5%، ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى تراجع أسعار الطاقة، مشيراً إلى أن قطر اتخذت إجراءات سريعة بهذا الشأن، وهي دعم القطاع الخاص والحفاظ على سلامة الأسواق المالية للدولة، كما اتخذت إجراءات سريعة وضرورية للتخفيف من الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط والغاز على الموازنة العامة. وقال أمير قطر إن الدول المصدرة للنفط والغاز تعرضت لأزمة مزدوجة بسبب انخفاض أسعارهما من ناحية والآثار التي ألحقتها جائحة كورونا بالنشاط الاقتصادي المحلي من ناحية أخرى، لافتا إلى أنه وجّه بتقديم دعم للقطاع الخاص المتضرر من الإجراءات التي اتخذت للحد من تفشي الوباء بمبلغ 75 مليار ريال قطري (20,6 مليار دولار).

وأضاف أن من هذه الإجراءات أيضا إزالة جميع المعوقات أمام القطاع الخاص من أجل استمرارية الأعمال وتعزيز قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة هذه التداعيات، كما أُقرت مجموعة من التسهيلات والإعفاءات من الرسوم الجمركية على السلع الغذائية والدوائية، ومن رسوم الكهرباء وغيرها من الخدمات.

وأكد أنه «نتيجةً لهذه الإجراءات تمكنّا من المحافظة على سلامة الوضع النقدي والمصرفي والمالي، فواصلت الاحتياطات الرسمية نموها في العام الجاري، واتسع نطاق تنوع مصادر وودائع القطاع المالي، كما أثبت الريال القطري متانته وقدرته على مواجهة الأزمات الخارجية، حيث حافظ خلالها على قيمته وحرية صرفه».

وأشار أمير قطر إلى أن النتائج الأولية أظهرت أن العجز في الموازنة خلال النصف الأول من هذا العام بلغ نحو 1,5 مليار ريال (410 ملايين دولار) فقط على الرغم من أن التوقعات لهذا العجز كانت أعلى من ذلك بكثير. وتحقق ذلك بسبب ترشيد الإنفاق الحكومي المترافق مع رفع كفاءة القطاع العام. ولفت أمير قطر إلى أن قطاع الطاقة في الدولة تخطى تداعيات هذه الجائحة بأقل الأضرار، فلم تتأثر عمليات الإنتاج والتصدير، واستمرت «قطر للبترول» في الوفاء بالتزاماتها تجاه جميع الأطراف التعاقدية، كما أن سير العمل يمضي دون توقف في مشاريع الطاقة الرئيسية، المتمثلة بمشروع توسعة إنتاج الغاز المسال، إضافة إلى المشاريع في الخارج.

وبشأن رؤية قطر الوطنية، قال أمير قطر إن «جهودنا تمضي لتحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية، وعلى الأخص في ما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي، وتشجيع الاستثمار بإصدار سلسلة من التشريعات المحفزة للاستثمار وتحسين بيئة الأعمال، وخصوصاً قانون تنظيم الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص». وقال إن على الدولة أن تبذل أقصى جهدها لتنويع مصادر دخلها عبر الاستثمار في الصندوق السيادي للأجيال القادمة وغيره.

(Getty)

استمرار تراجع المصانع اليابانية

تراجعت أنشطة المصانع اليابانية للشهر الثامن عشر على التوالي في أكتوبر/تشرين الأول، وهي مدة غير مسبوقة بفعل ضعف الإنتاج والمشاريع الجديدة والتوظيف، لكن طلبيات التصدير نمت للمرة الأولى في عامين، في مؤشر مشجع للاقتصاد الذي تعصف به جائحة فيروس كورونا. يكافح ثالث أكبر اقتصاد في العالم لاستعادة الزخم بعدما عانى من أسوأ تراجع لما بعد الحرب العالمية الثانية في الربع الثاني من السنة، في حين يهدد ضعف الأعمال وإنفاق الأسر الملازمة لمنازلها بعرقلة أي تعاف. وصعدت القراءة النهائية لمؤشر مديري المشتريات في القطاع الصناعي إلى 48,7 في أكتوبر/ تشرين الأول من 47,7 في الشهر السابق، ليظل دون مستوى 50 الذي يفصل النمو عن الانكماش للشهر الثامن عشر على التوالي.

مصر ترفع احتياطي النقد الأجنبي عبر القروض

قال البنك المركزي المصري، أمس الثلاثاء، إن صافي احتياطيات النقد الأجنبي لمصر ارتفع إلى 39,22 مليار دولار في أكتوبر/ تشرين الأول، من 38,425 مليار دولار في سبتمبر/ أيلول. وحسب مراقبين، يرجع ارتفاع الاحتياطي إلى زيادة الاقتراض الخارجي لمصر. وكانت الاحتياطات قد سجلت مستوى مرتفعا في مارس/ آذار الماضي، عند 45 مليار دولار، بدأت لاحقا موجة هبوط بفعل التبعات الاقتصادية والنقدية السلبية لفيروس كورونا.

وتضرر رصيد احتياطي النقد الأجنبي لمصر تحت تأثير تفشي فيروس كورونا محليا وخارجيا، وسط تخارج لمستثمرين من أدوات الدين ومن البورصة المحلية.

وأظهرت بيانات صادرة عن البنك المركزي المصري، الشهر الماضي، ارتفاع الدَّين الخارجي إلى 123,5 مليار دولار بنهاية يونيو/ حزيران الماضي، مقابل 111,3 مليار دولار في نهاية مارس/ آذار 2019 و108,7 مليارات دولار في نهاية يونيو 2019.

وشهدت مصر خلال العام الجاري تسارعاً في الاقتراض من الخارج عبر أدوات عدة، أحدثها السندات الدولية الخضراء التي أدرجتها الحكومة المصرية في بورصة لندن في وقت سابق من أكتوبر الماضي، بقيمة 750 مليون دولار، بعد أن كان مقرراً لها أن تكون قيمتها 500 مليون دولار، بزيادة 50%.

وفي مطلع العام الجاري، قالت وزارة المالية إنها ستوقف إصدارات السندات الدولية، لكنها عادت إلى الأسواق الدولية في مايو/ أيار الماضي بطرح سندات بقيمة 5 مليارات دولار.

وتوقع بنك «غولدمان ساكس»، في تقرير له أول من أمس، أن تكون مصر من بين أعلى الأسواق الناشئة إصدارا للسندات في العام المقبل.

وأدى التوسع في الاقتراض بنسب فائدة عالية، إلى أن تكون مصر، وفقاً لنشرة «إنتربرايز» الاقتصادية المحلية في تقرير سابق لها، الأكثر ربحية لتجار الفائدة بين الأسواق الناشئة، مع تقديم أدوات الخزانة المصرية لنحو ضعف العائد المعدل للمخاطر، وفقاً للنشرة ذاتها.

وتوقع اقتصاديون، الشهر الماضي، أن ينخفض سعر صرف العملة المحلية إلى 15,8 جنيهاً مصرياً للدولار بنهاية شهر ديسمبر/ كانون الأول المقبل، من حوالي 15,7 جنيهاً حالياً، وينخفض أكثر إلى 16,5 جنيهاً في ديسمبر 2021، و17 جنيهاً في ديسمبر 2022.

(العربي الجديد)

أخبار

لبنان: 4,5 مليارات دولار كلفة إعادة الإعمار

لا تزال الأرقام القياسية التي تسبب بها انفجار مرفأ العاصمة اللبنانية بيروت تتحطم حتى اليوم بالأرقام المرتبطة بالكارثة، سواء في عدد الضحايا أو في قوة الانفجار أو الخسائر داخل المرفأ وخارجه. وقال الباحث في الشركة

الدوليّة للمعلومات (غير حكومية)، محمد شمس الدين: «هناك أضرار قدرت بنحو 4,5 مليارات دولار، بما فيها المرفأ والمناطق التي دمرت، سواء الدائرة القريبة المباشرة أو الدائرة البعيدة». أضاف شمس الدين للأناضول: «الأضرار امتدت إلى مساحات بعيدة، والوحدات السكنية التي تضررت كلياً أو جزئياً قدرت بحوالي 85 ألف وحدة، منها منازل ومكاتب». وتابع: «هناك 69 ألفاً ومائة وحدة سكنية بالمناطق القريبة، وهذه أضرارها كبيرة من الانفجار، و16 ألفاً بالمناطق البعيدة أضرارها بسيطة مثل تحطم الزجاج».

تركيا تستهدف إنتاج القطارات والمترو محلياً

قررت تركيا تطوير سلسلة القطارات الكهربائية المحلية والبدء في الإنتاج المتسلسل للقاطرات عام 2022، والقطار السريع والمترو في 2023. ووفق البرنامج السنوي الرئاسي لعام 2021، فإن تركيا تستهدف وقف استيراد القطارات من الخارج والبدء في تصدير منتجها المحلي منها. في هذا الإطار، اندمجت أكبر ثلاث شركات لإنتاج وتصنيع مركبات السكك الحديدية في تركيا تحت مظلة الإدارة العامة لشركة صناعة مركبات السكك الحديدية التركية طوراساش «TÜRASAŞ». وتهدف «طوراساش» للعمل على تصميم مركبات السكك الحديدية في تركيا وإنتاجها وصيانتها، والعمل أيضاً على زيادة معدل الإنتاج المحلي.

منع علاء وجمال مبارك من التصرف في أموالهما

تلقّى البنك المركزي المصري خطاباً بمنع علاء وجمال نجلي الرئيس المخلوع الراحل حسني مبارك من التصرف في أموالهما الشخصية، بشكل مؤقت. وقال مصدر قضائي مطلع بوزارة العدل إن قرار المنع الجديد الصادر عن إحدى جهات التحقيق مرتبط بقضية الكسب غير المشروع المتهم فيها علاء وجمال، وهي قيد التحقيق منذ ما يقرب من عشرة أعوام، بعد أسابيع من اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير/ كانون الثاني 2011.

وأضاف المصدر لـ«العربي الجديد» أن القرار مؤقت ومرتبط بهذه القضية فقط، ولا يشمل زوجتي علاء وجمال وأبناءهما ولا والدتهما سوزان ثابت. وكانت القضية الوحيدة التي اكتملت بالإدانة ضد أسرة مبارك هي الخاصة بفساد القصور الرئاسية، التي صاغتها النيابة العامة في عهد الرئيس الراحل محمد مرسي.

مال وناس

دوامة تحرير الأسعار

غلاء الدواء أزمة جديدة تُوجع السودانيين

تتجه الحكومة السودانية نحو تحرير سعر الدواء وسط مخاوف من تفاقم الأوضاع المعيشية ولا سيما عقب رفع أسعار الوقود

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

لم يفق المواطن السوداني من أزمة رفع الدعم عن الوقود، حتى فوجئ باتجاه الحكومة نحو تحرير سعر الدواء. ودفعت الإمدادات الطبية السودانية (مؤسسة حكومية) بمسودة إلى الجهات الحكومية لتحرير ورفع تسعيرة دولار استيراد الدواء من 18 إلى 55 جنيهاً (الدولار = نحو 55 جنيهاً)، في وقت تعاني فيه البلاد والمرضى من أزمة ندرة وارتفاع لأسعار الدواء والمستلزمات الطبية. ويروي صيادلة مأساة انقطاع الدواء، خاصة طيلة عام 2020، إذ لم يدخل إلى البلاد أي دواء يذكر سوى المهرب عبر تجار الشنطة.

عضو تجمع الصيادلة المهنيين، عوض عبد المنعم، توقع ارتفاع أسعار إلى 300% حال تم اعتماد المقترح، رغم أنه ما زال قيد الدراسة، وقال لـ«العربي الجديد»: إلى الآن لم يصدر قرار رسمي بهذا الشأن.

الصيدلي محمد عبد القادر القاسم، قال لـ«العربي الجديد» إن مشكلة ندرة وغلاء الدواء تكمن في عدم توفر الدولار والسبب في ذلك عدم مقدرة الدولة علي توفيره لذا يقوم المستوردون بشراء الدولار من السوق السوداء، وعلى ضوء ذلك يتم استيراد الدواء ليفاجأوا بأن إدارة الأدوية والسموم تقيمه بالتسعيرة القديمة. وأشار إلى أن بعض ضعاف النفوس يتاجرون بأرواح الناس ويجلبون دواء بطرق غير رسمية يتعرض فيها لدرجات حرارة عالية وليست عليه رقابة، ما يهدّد صحة السودانيين.

من جانبه، أكد الناطق الرسمي باسم غرفة مستوردي الأدوية، يوسف كشاك، أن حقيقة الأمر ترجع إلى عدم قدرة الدولة على حسم السياسات المالية، خاصة شحّ الدولار، كما أن شركات الأدوية الخارجية أوقفت حصص صندوق القومي للإمدادات الطبية، ورهنت استئناف التعامل معه بسداد الديون التي تزيد عن 100 مليون دولار. وأضاف كشاك لـ«العربي الجديد» أن سوق الدواء العالمي تحكمه الثقة بين شركات الأدوية والدولة في التزامها بالسداد، ما خلق الأزمة الحالية التي يعاني منها المواطن، مقدراً حاجة البلاد من الاستهلاك اليومي للدواء في الوضع الصحي الطبيعي من غير ظهور الأوبئة بما تتراوح ما بين 1,5 مليون ومليوني دولار. وقال إن نسبة وفرة بعض الأدوية بالبلاد أقل من 5%، مضيفاً أن شركات الأدوية المستوردة دفعت لوزارة المالية مبلغ 30 مليون دولار بسعر بنك السودان المركزي (55 جنيهاً)، لكن المالية لم تسلم الشركات الدولار حتى الآن على الرغم من حاجة البلاد الماسة للأدوية.

خبير اقتصادي: 60% من السكان في البلاد تحت خط الفقر

رئيس اللجنة التسييرية لأصحاب الصيدليات، محمد جمال، عبّر عن رفضهم تحرير أسعار الدواء، وقال إن حل مشكلة الدواء تحت رحمة الحكومة بتوفير 10% من حصائل الصادرات لقطاع الدواء، مؤكداً توقف استيراد الأدوية منذ بداية العام الحالي وأن غالبية الأدوية المتوفرة حالياً وصلت إلى الصيدليات عن طريق التهريب لا عن طريق وكلاء الشركات.

وأشار إلى الانعدام التام لأدوية المضادات الحيوية والأمراض النفسية بسبب إغلاق الشركات التي كانت تستوردها وتسريح موظفيها بسبب عدم توفر دولار الاستيراد.

وبدأت الحكومة السودانية في اتخاذ إجراءات قاسية من أجل إصلاح الاقتصاد كان آخرها قرار رفع أسعار المشتقات البترولية بموجب سياسة جديدة قررت الحكومة تطبيقها بتحرير أسعار كل من البنزين والغازولين. وبموجب القرار الصادر الأسبوع الماضي، والذي تلاه وزير الطاقة والتعدين خيري عبد الرحمن، في مؤتمر صحافي، ارتفع سعر ليتر البنزين من 28 جنيهاً إلى 120، بينما ارتفع سعر ليتر الغازولين من 23 جنيهاً إلى 106، على أن يباع بتلك الأسعار في 14 شركة بترول، فيما تبيع بقية الشركات بسعر 56 جنيهاً لليتر البنزين و46 لليتر الغازولين. رئيس لجنة الاقتصاد بحماية المستهلك، حسين القوني، قال لـ«العربي الجديد» إنه رغم اتباع الدولة سياسة التحرير فإن الدواء له خصوصية يجب أن توليها الاهتمام وتعمل على توفيره بكل الوسائل خاصة الأدوية المنقذة للحياة.

وكشف القوني عن إحصائيات حديثة قدرت أن 60% من السكان بالبلاد تحت خط الفقر وهذا يلزم الحكومة بتوفير الدواء لأنه مسألة ضرورية. وأضاف: في حال لم تلتزم الحكومة بذلك سيؤدي الأمر إلى تدهور الصحة العامة وربما يساهم في ضعف الناتج الإجمالي القومي. المحلل الاقتصادي والأكاديمي عصام الدين عبد الوهاب بوب، أكد لـ«العربي الجديد» أن أسطوانة رفع الدعم عن المحروقات لتوفيره وإصلاح الاقتصاد لم تفلح، مشيراً إلى استمرار عدم توفر الوقود في محطات الوقود، رغم رفع سعره والصفوف تصل في طولها إلى عدة كيلومترات. وأضاف: قس على ذلك الخبز والغاز وغيره، والآن خرجت تصريحات من الصيادلة أنفسهم لتحذر من شح الدواء. ويقول الأكاديمي إن الحكومة رفعت يدها عن كل متطلبات المواطن، وتابع: لا أدري ما وظيفة الحكومة الحالية غير الأحاديث المنمقة.

نقص حاد في العديد من الأدوية الضرورية (أشرف شاذلي/ فرانس برس)

تحقيق

أصبح المواطن اليمني، ضحية معارك أطراف الصراعات التي لا تتوقف حول القطاع التجاري، ما أحدث موجة كبيرة من ارتفاعات الأسعار في مختلف المنتجات الغذائية والاستهلاكية، وسط انهيار العملة والجبايات الواسعة التي تشكو منها الأسواق

انفلات الأسواق اليمنية

أطراف الصراع تبتزّ القطاع التجاري

صنعاء ـ **محمد راجح**

يشهد اليمن صراعاً محتدماً للسيطرة على الأسواق المحلية في معركة تجارية فرضتها أطراف الحرب الدائرة للسيطرة على السلع المنتجة محلياً واحتكار تلك المستوردة من الخارج. وأصبح المواطن اليمني الذي أرهقته الأزمات المعيشية والحرب الدائرة ضحية لمثل هذه الصراعات التي لا تتوقف، إذ تجتاح الأسواق موجة من الارتفاعات السعرية لمختلف المنتجات الغذائية والاستهلاكية، انعكاساً لانهيار العملة والأزمات المتلاحقة في المشتقات النفطية والجبايات الواسعة والمتعددة التي تشكو منها الأسواق. ويتهم ممثلو القطاعين التجاري والصناعي الخاص، سلطات الأمر الواقع في صنعاء وعدن وتعز ومختلف المناطق والمحافظات الرئيسية الأخرى بابتزازهم بالجبايات المتواصلة ورسوم نقل البضائع من خلال تعدد منافذ تحصيلها على امتداد خطوط نقل السلع من الموانئ الرئيسية العاملة في عدن جنوب اليمن إلى مختلف المناطق اليمنية. ويأتي ذلك في ظل تفريخ القطاع التجاري وتكوين طبقات تجارية خاصة بكل طرف تحتكر تجارة وصناعة المنتجات الغذائية والاستهلاكية والتحكم بعمليات الاستيراد والتصدير.

وفي هذا السياق، يؤكد الباحث الاقتصادي، أيمن الفارعي، أن كل طرف من أطراف الحرب التي استولت على المدن الرئيسية في اليمن يسعى وبدعم خارجي لفرض أجندته وسياسته التي تخوله السيطرة والتحكم بالموارد العامة وتوفير موارد مالية تمكنه من البقاء والمواجهة مع الأطراف التي يخوض معها صراعاً متواصلاً وعلى أكثر من صعيد. ويشير الباحث الاقتصادي في حديثه لـ«العربي الجديد»، إلى ما يحصل في عدن وتركيز المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً على تنفيذ مخططه الخاص في الجانب الاقتصادي وتكوين مجموعة تجار موالين له وكذا محاولتهم التوسع إلى قطاعات أخرى كالاتصالات وغيرها، إضافة إلى ما فرضه الحوثيون في صنعاء ومناطق نفوذهم من هيمنة اقتصادية وتجارية واسعة تركزت في الجانب التجاري على التحكم في استيراد الوقود وسلع أخرى مثل الأدوية.

17

تشهد الأسواق اليمنية احتكار تجّار ومستوردين لبعض المواد والسلع المهمة مثل الدقيق، والذي ارتفع سعره بصورة قياسية الأسبوع الماضي بوصول سعر الكيس إلى نحو 17 ألف ريال.

في صنعاء، كان هناك جدل خلال الفترات السابقة يتعلق بموضوع احتكار السلع وتنفيذ السلطات المعنية، خطة «لكسر الاحتكار» الذي تعاني منه الأسواق في صنعاء ومدن يمنية أخرى وأدى إلى التحكم في المعروض من بعض السلع والمواد الغذائية مما تسبب في ارتفاع أسعارها بشكل مبالغ فيه.

وكان هناك اتفاق لم ينفذ مع كبار المنتجين والمستوردين على كسر احتكار بعض المواد الغذائية التي من أهمها الدقيق والقمح والأرز، والفشل في تنفيذ خطة لبيع الدقيق بشكل مباشر في الأسواق بواسطة شاحنات نقل بضائع ستتجول في الأسواق بإشراف وزارة الصناعة والمستوردين وممثلين عن منظمات القطاع التجاري الخاص، والاستمرار في تحديث القوائم السعرية للسلع والبضائع ومتابعة إشهارها على واجهات المحال التجارية.

في المقابل، يشكو تجار ومستوردون من الإجراءات المعقدة والفوضى الحاصلة في ميناء الحاويات بعدن الخاضع لسيطرة قوة عسكرية مدعومة من الإمارات، إضافة إلى قرارات صدرت بإيعاز الإمارات أخيراً، تقضي بعدم استيراد عدد من المنتجات والاحتياجات الضرورية مثل ألواح الطاقة الشمسية في المناطق الخاضعة للحكومة اليمنية في ظل أزمة في الطاقة الكهربائية وعدم وجود البدائل المتاحة أمام المواطنين.

شكوى من الإجراءات المعقدة والفوضى في الموانئ

ظهور فئات تجارية جديدة تحتكر السلع الضرورية

وتحدث أحد التجار فضل عدم ذكر اسمه لـ«العربي الجديد»، عن ابتزاز يتعرضون له في ميناء عدن وتأخير لأيام وشهور لبضائعهم وسلعهم التي يتعرض بعضها للتلف بسبب هذا التأخير وهذه الإجراءات. ويضيف أن الأمر يصل أحياناً إلى حدود المقايضة على سلعهم وبضائعهم لصالح تجار آخرين منافسين أو حديثي العهد بالتجارة يعملون لصالح أطراف معينة تسهل لهم مهامهم في الاستحواذ على تجارة بعض السلع والمواد الأساسية، إضافة إلى مشاكل النقل وتعدد السلطات والإجراءات والجبايات بين مدينة وأخرى.

وتعيش مدينة عدن، منذ نهاية العام الماضي، حالة من عدم الاستقرار خصوصاً في الجانبَين الاقتصادي والمعيشي، إثر موجة من المواجهات والصراعات التي شهدتها المحافظة الجنوبية بين القوات الحكومية والقوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً، والتي أفضت إلى توقيع اتفاق الرياض بين الطرفين والذي يواجه عددا من الصعوبات والتعقيدات في تنفيذه بالذات في الجانبَين العسكري والاقتصادي وإدارة مؤسسات الدولة والتحكم بالموارد العامة. وتشهد الأسواق اليمنية احتكار بعض المواد والسلع المهمة مثل مادة الدقيق والذي ارتفع سعره بصورة قياسية الأسبوع الماضي بوصول سعر الكيس إلى نحو 17 ألف ريال (الدولار = نحو 830 ريالاً)، والألبان ومشتقاتها ارتفعت أسعارها بنحو 150%.

ويؤكد العديد من الجهات التجارية المختصة في اليمن أنها تعمل على تحديد القائمة السعرية بما يتواكب مع متغيرات سعر الصرف في ظل ما تعانيه الأسواق من فوضى في أسعار السلع، إذ إن هناك ما يعادل 60-70% من المواد الغذائية لا يزال سعرها غير مستقر بناءً على تقلبات سعر العملة إضافة إلى عوامل أخرى مثل النقل وارتفاع أسعار بعض المواد عالمياً، خصوصاً مع وجود تلاعب بالأسعار وأقوات المواطنين واحتكار للسلع الأساسية والمنتجات المستهدفة التي تشكل أولوية في الحياة المعيشية للمستهلك. لكن تذمراً كبيراً في المقابل يسود أوساط القطاع التجاري والاقتصادي الخاص مما يتعرض له من مضايقات وما تشهده البلاد من صراع وحرب دخلت عامها السادس، إضافة إلى ما يتعرض له القطاع من تهم بالاحتكار رغم قيامه بدور واسع في تأمين احتياجات الأسواق المحلية من المواد الغذائية والاستهلاكية في ظل ظروف صعبة ومعقدة فرضتها الحرب.

وحسب تجار، فقد فرضت الحرب العديد من الصعوبات والأعباء التجارية والاقتصادية، إذ زادت التكاليف الإضافية المرتبطة برسوم التأمين على الاستيراد، وتكلفة تحويل المدفوعات للموردين الدوليين عبر شركات الصرافة، وزيادة أجور النقل وتنامي الأعباء الجمركية والضريبية، ما حرم المواطن اليمني من سلع غذائية منخفضة التكلفة.

من جانبه، يقول الباحث الاقتصادي، أحمد السلامي، إن اليمن يشهد استنساخا واسع النطاق لشركات الأعمال في كافة المجالات من استيراد وتصدير وتجارة المشتقات النفطية والمراكز التجارية وغيرها من الأعمال التجارية المختلفة المرتبطة بالاستيراد والتصدير، في ظل ما شهدته البلاد من هجرة وتهجير لرؤوس أموال وتجار ورجال أعمال إلى الخارج.

ويشير في حديثه لـ«العربي الجديد» إلى ظهور فئات تجارية جديدة كونتها الحرب تديرها وتتحكم بها أطراف الصراع في صنعاء وعدن ومختلف المدن والمناطق اليمنية. وتحصل هذه الفئات على العديد من التسهيلات والمزايا التفضيلية في الاستيراد كما يقول السلامي، خصوصا في التجارة المتعلقة بالأزمة الغذائية والمشتقات النفطية والسلع، إذ احتكروا السلع الأكثر طلبا وربحا في الأسواق اليمنية.

الأسواق تعيش حالة من الفوضى أثرت سلباً على المستهلكين (محمد حمود/Getty)

تشغيل

المغرب: 1,48 مليون معطلاً عن العمل

الرباط ـ **مصطفى قماس**

قفز عدد العاطلين في المغرب إلى 1,48 مليون شخص في الربع الثالث من العام الجاري، حيث وصلت نسبة البطالة إلى 12,7 في المائة، بعد فقدان فرص عمل في ظل الجائحة والجفاف الذي عرفته المملكة في الموسم الأخير. وكشفت المندوبية السامية للتخطيط (حكومية)، أمس الثلاثاء، عن تقريرها الدوري حول وضعية سوق الشغل، حول ارتفاع عدد العاطلين بـ368 ألف عاطل في الربع الثالث من العام الجاري، منها 276 ألف عاطل في المدن و92 ألف عاطل في الأرياف، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وانتقل معدل البطالة على الصعيد الوطني، من 9,4 في المائة في الربع الثالث من العام الماضي، إلى 12,7 في المائة في الفترة نفسها من العام الحالي، غير أن ذلك المعدل وصل إلى 16,5 في المائة في المدن و6,8 في المائة في الأرياف.

وتجلى أن البطالة بين النساء انتقلت من 13,9 في المائة إلى 17,6 في المائة بين الربع الثالث من العام الماضي والربع الثالث من العام الجاري، وبين الرجال من 8 إلى 11,4 في المائة، غير أنه بدا أن البطالة تفشت أكثر بين الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 عاما، حيث قفزت من 26,7 في المائة إلى 32,3 في المائة.

وتفيد بيانات المندوبية بأن الاقتصاد الوطني فقد 581 ألف فرصة عمل بين الربع الثالث من العام الماضي والربع الثالث من العام الجاري، بينما لم يتمكن من إحداث سوى 143 ألف فرصة عمل.

ويذهب عضو الجامعة الوطنية للزراعة التابعة للاتحاد المغربي للشغل، محمد الهاكش، إلى أن البيانات حول البطالة والتشغيل في المغرب، قد لا تحيط بخصوصيات وضعية العاملين والعاطلين في سياق الجائحة والجفاف الذي عرفه المغرب في العام الحالي.

نسبة البطالة ترتفع إلى 12,7% في الربع الثالث

ويؤكد الهاكش لـ«العربي الجديد» أن البطالة أكثر حدة في ظل الجائحة بالقرى، حيث إن التدابير الاحترازية التي تقيد التنقل من الأرياف نحو المدن، تجعل العاطلين في العالم القروي غير قادرين كما جرت العادة في السابق، على البحث عن فرص عمل في المدن.

وكانت وضعية سوق الشغل بالمغرب، موضوع سؤال شفهي، استدعى حضور وزير الشغل والإدماج المهني، محمد أمكراز، الذي أكد أن عدد المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تراجع إلى 2,47 مليون أجير في سبتمبر/ أيلول الماضي، بعدما كان في فبراير/ شباط الماضي في حدود 2,62 مليون أجير.

وأكد أن المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل الذي يغطي الفترة بين 2017 و2021، مكّن من إحداث 629 ألف فرصة عمل إلى غاية 2019.

سفر

غلاء العمرة يحبط شركات السياحة المصرية

القاهرة ـ **منعم سداوي**

حالة من الإحباط سيطرت على المئات من شركات السياحة المصرية، عقب الإعلان الحكومي عن ضوابط وأسعار العمرة لهذا العام والتي من بينها زيادة الأسعار بنسبة 50% مقارنة بالعام الماضي، وهو ما سيؤدي إلى إحجام عدد كبير من المصريين عن أداء العمرة، الأمر الذي سيعود بخسائر كبيرة على شركات السياحة المصرية.

وفي هذا السياق، قال عضو الجمعية العمومية لغرفة شركات السياحة، وحيد عاصم، لـ«العربي الجديد» إن ارتفاع أسعار العمرة سوف تكون له آثار سلبية كثيرة على ما يقرب من 3 آلاف شركة سياحة مصرية، مشيرا إلى إحجام المعتمرين وسط توقعات بارتفاعات كبيرة بأسعار الفنادق السعودية، وبرامج العمرة، وزيادة أسعار خدمات النقل وأسعار تذاكر الطيران.

وأشار عاصم إلى أن أزمة كورونا أتت بخسائر كبيرة على شركات السياحة، كما أن محدودية عدد المعتمرين سوف تكون لها آثار سلبية إضافية على الشركات، متوقعاً أن تصل تكلفة العمرة في ظل الشروط التي وضعتها السعودية إلى ما بين 40 إلى 50 ألف جنيه (الدولار = 15,75 جنيها). وأكد صاحب شركة سياحية، محمد شحاته، لـ«العربي الجديد» أن أسعار العمرة مبالغ فيها بشكل كبير، والهدف منها عدم قيام المعتمرين بأدائها.

منع كبار السن من العمرة يزيد خسائر شركات السياحة (محمد الشاهد/فرانس برس)

وقال شحاته إن وزارة الحج السعودية قررت أن تكون مدة برنامج العمرة هذا العام 10 أيام فقط، منها العزل الصحي لمدة 72 ساعة فور الوصول إلى الأراضي السعودية، كما أن مسألة قصر سفر المعتمرين على الفئة العمرية من 18 إلى 50 سنة فقط، ستحرم كبار السن من أداء العمرة لهذا العام. وأشار إلى أن شركات السياحة المصرية تأمل في أن تقوم الجهات السعودية بتغيير الضوابط المنظمة للعمرة بالنسبة لمصر خلال الشهرين المقبلين، حيث إن الضوابط الحالية تحد كثيرًا من سفر المواطنين المصريين لأداء العمرة.

فيما توقع نائب رئيس غرفة شركات السياحة والسفر، باسل السيسي، أن ترتفع أسعار برامج العمرة إلى أكثر من ذلك بكثير خلال شهري «رجب وشعبان» لتزيد أكثر خلال شهر رمضان المقبل، بخلاف غلاء أسعار الحج المرتقب، متوقعاً المزيد من وضع الضوابط المشددة من جانب السعودية على برامج العمرة، وهو ما سوف تكون له آثار سلبية وخطيرة مادياً على شركات السياحة.

وللحد من تأثير كورونا على القطاع السياحي، أصدر البنك المركزي المصري، عقب تفشي الجائحة، قرارا يسمح للمنشآت السياحية بالحصول على قروض، تسدد خلال عامين، مع فترة سماح 6 أشهر لسداد رواتب العاملين والأجور، والالتزامات تجاه الموردين وأعمال الصيانة، وذلك لمواجهة تداعيات كورونا.

إحصاء الموارد المالية في شبوة

ناقش المكتب التنفيذي لمحافظة شبوة اليمنية في اجتماعه أمس، الثلاثاء، برئاسة الأمين العام للمجلس المحلي عبدربه هشله، تقريرا حول مستوى تحصيل الموارد المالية بالمحافظة خلال الفترة الماضية من العام الجاري. وحسب وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، أوضح التقرير أن الإيرادات المحلية خلال هذه الفترة (10 أشهر) تجاوزت 67 مليونا و812 ألف ريال (الدولار = 830 ريالا في السوق السوداء)، فيما بلغت الإيرادات المشتركة 101 مليون و632 ألف ريال، أما الإيرادات المركزية فقد تجاوزت 1,846 مليار ريال. وبهذا الشأن، أكد الاجتماع على ضرورة إجراء عملية تقييم شاملة لمستوى تحصيل الموارد المالية بنهاية العام الجاري والإفادة بنتائجها، كما استعرض تقريراً عن أنشطة إدارة السير بالمحافظة خلال الفترة نفسها، والإيرادات المالية التي بلغت 22 مليوناً و772 ألف ريال. وأشاد الاجتماع بدعم شركة «اوه ام في» النفطية لبرامج التنمية المحلية في المديريات الشرقية واستعدادها لتزويد مديريات عرماء وجردان والطلح ودهر بالتيار الكهربائي، وتخصيصها أربعين منحة دراسية سنويا لأبناء المحافظة للدراسة في مجالي الطب والهندسة.

تحقيق

وسط هروب كبار المستثمرين من المدن الرئيسية بدت حركة الأسواق الأميركية هادئة نهار أمس الثلاثاء انتظاراً لنتيجة أخطر انتخابات في تاريخ الولايات المتحدة الحديث، ورغم تقدم المرشح بايدن ومراهنة الأثرياء على خسارة ترامب، إلا أنهم لم يستبعدوا حدوث مفاجآت

مخاطر الانتخابات الأميركية

الأثرياء يغادرون المدن والقوات تنتشر بالشوارع تحسباً لاندلاع موجة عنف

موسى مهدي

غادر الأثرياء المدن الرئيسية بعشرات الآلاف كما انتشرت قوات الأمن الوطني في شوارع الولايات الأميركية تحسباً لاندلاع موجة عنف واحتجاجات بعد إعلان نتيجة أخطر انتخابات تشهدها الولايات المتحدة في تاريخها الحديث، ولكن تعاملات أسواق المال ظلت هادئة وسط غياب كبار المستثمرين. وفي تعاملات هادئة في أسواق المال والصرف والمعادن الثمينة ترقباً لنتائج الانتخابات الأميركية، ابتعد المستثمرون عن المخاطر واحتفظوا بالسيولة، بينما نفذ البعض صفقات ضئيلة على الذهب الذي واصل مكاسبه كملاذ آمن بنحو 7 دولارات للأوقية «الأونصة» بينما كسبت أسعار النفط نحو دولاراً واحداً في التعاملات التي رصدتها بيانات بلومبيرغ حتى منتصف نهار أمس الثلاثاء. ويذكر أن صغار المستثمرين ساهموا في التعاملات التي جرت يوم الاثنين في رفع مؤشر «ستاندرد آند بوورز» بنسبة 1,2% يوم الاثنين، عبر مشتريات ما يطلق عليه اختصاراً «ديب»، أي شراء الأسهم المنخفضة جداً دون النظر إلى حسابات الأداء على أمل تحقيق أرباح من ارتفاعها. ولكن ظلت التعاملات خفيفة في أسواق الأسهم الأميركية أمس الثلاثاء، رغم مراهنة كبار المستثمرين على فوز الحزب الديمقراطي.

ربما ستكون نتيجة الانتخابات التي جرت أمس من أخطر الانتخابات التي شهدتها أميركا في تاريخها الحديث، إذ إنها ستحدد مسار الولايات المتحدة والعالم لسنوات عديدة مقبلة. فهي ليست انتخابات بين مرشحين، هما الرئيس الحالي دونالد ترامب الذي يمثل الحزب الجمهوري ونائب الرئيس السابق، جو بايدن من الحزب الديمقراطي ، ولكنها بين رأسمالية اليمين المتطرف وبين الرأسمالية المعتدلة وبين «أميركا المواطنة» وبين «أميركا العنصرية والطبقية». وعادة ما تعلن نتائج الانتخابات في منتصف ليلة الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني، ولكن هنالك توقعات واسعة أن نتيجة هذه الانتخابات ربما ستتأخر بسبب التصويت بالبريد وسماح بعض الولايات بفرز الأصوات التي تصل متأخرة مثل ولاية جورجيا.

وبثت قنوات التلفزة الأميركية صوراً لقوات الأمن الوطني التي نشرت مبكراً في المدن الرئيسية بالولايات الأميركية تحسباً لحدوث اضطرابات وفوضى وشغب مدمر بعد إعلان نتائج الانتخابات. كما اتخذت المحلات التجارية في المدن الكبرى كذلك احتياطاتها بتغطية نوافذها الزجاجية بالخشب المقوى لتفادي الخسائر التي تكبدتها خلال المظاهرات العنيفة التي شهدتها البلاد في أعقاب اغتيال المواطن الأسود جورج فلويد تحت ركبة جندي أبيض. وذلك وفقاً لصور بثتها قناة «إن بي سي» الأميركية.

في شأن مخاوف الأثرياء من اندلاع العنف بعد إعلان النتيجة، ذكرت إحصائيات أميركية، أن الأثرياء غادروا المدن الكبرى بالآلاف خلال الأسابيع الأخيرة خوفاً من العنف المتوقع في البلاد. وحسب الإحصائيات التي نشرتها شركة «تيفولي» الأميركية التي تعنى بالطيران الخاص، فإن المطارات الأميركية ازدحمت بالطائرات الخاصة خلال الأسابيع الأخيرة

سيارات ترامب

يقول خبراء في شؤون الانتخابات إن الصفوف الطويلة من السيارات والشاحنات والدراجات النارية التي ترفع اعلاما لتأييد الرئيس الاميركي دونالد ترامب تثير مخاوف امنية، ولا سيما في اليوم الاخير من التصويت في الانتخابات الرئاسية.

وقالت تقارير ان هنالك شكاوى في ولاية نيوجيرسي من إغلاق هذه القوافل للطرق الرئيسية والتأثير على الاسواق. ويذكر ان احدى القوافل، المعروفة باسم «قطارات ترامب»، تجمعت في تكساس وكادت ان تتسبب في حوادث مرورية خطيرة.

مركز تصويت في مدينة دنفر بولاية كولورادو في ميشيغن (Getty)

أوروبا الأكثر تخوفاً على مستقبلها من نتيجة الانتخابات الأميركية

بسبب هروب الأثرياء وعائلاتهم من المدن الأميركية إلى المنتجعات والبيوت الراسية على شواطئ البحر المتوسط وأوروبا وجزر الكاريبي. ويرى محللون أن أميركا باتت شديدة الانقسام والتطرف في التعبير عن الرأي خلال السنوات الأربع من حكم الرئيس دونالد ترامب. وحسب إحصائيات شركة «تيفولي» التي بثتها قناة «سي إن بي سي»، فإن رحلات الطائرات الخاصة من المطارات القريبة من نيويورك ارتفعت في شهر أكتوبر/ تشرين الماضي بنسبة 172%، كما ارتفعت الرحلات بنسبة 135% من مطار أسبن بولاية كولارادو وبنسبة 95% من مطار فايل بمقاطعة إيغل كاونتي في كولورادو. وبالمقابل فإن حركة الطائرات الخاصة إلى المدن الرئيسية في الولايات الأميركية شهدت تراجعاً كبيراً، وهو ما يعكس الرعب من تداعيات هذه الانتخابات.

على الصعيد الخارجي تبدو أوروبا الأكثر تخوفاً من هذه الانتخابات، إذ إنها تتخوف من معايشة أربع سنوات أخرى مع الرئيس ترامب، خاصة ألمانيا التي تعرضت لأكبر هجوم من قبل الرئيس ترامب وإدارته. وفي مقابلة لوزير الخارجية الألماني، هايكو ماس، مع تاغشبيغل أم سونتاغ، قال ماس، إن الاتحاد الأوروبي مستعد لاقتراح حل لجميع المسائل الخلافية مع الزعيم الأميركي المنتخب. وذلك في إشارة إلى أن بلاده تفضل فوز المرشح الديمقراطي بايدن، كما عبر مسؤولون أوروبيون عن مخاوفهم من فوز ترامب على وحدة الكتلة الأوروبية وأمن الطاقة الأوروبي وخطط ترامب لاستبدال الغاز الروسي بالغاز الصخري الأميركي وفرض مزيد من الرسوم على السيارات الأوروبية. ويرى خبراء في الاستراتيجيات الأوروبية أن فوز ترامب سيعرقل الخطط الهادئة لتحالف الديمقراطيات العالمية والعالم الحر ضد الصين، كما يهدد بإشعال نزاعات تجارية مع أوروبا وبقية الحلفاء في آسيا. وكانت المستشارة ميركل قد أعربت في تعليقات سابقة أن أوروبا ترغب في زيادة التعاون مع الدول الديمقراطية في آسيا. وتعمل أوروبا التي يهددها التمدد التجاري الصيني على عزل الصين دولياً عبر إنشاء تحالف أميركي ياباني أوروبي يضعف النفوذ الصيني في آسيا وبقية دول العالم. وإن مثل هذا التحالف يحتاج إلى سياسات أميركية عقلانية تجمع الحلفاء وهذا ما لم يتوفر لدى الرئيس ترامب خلال السنوات الماضية.

الطلب النفطي يصل إلى أقصاه في 2028

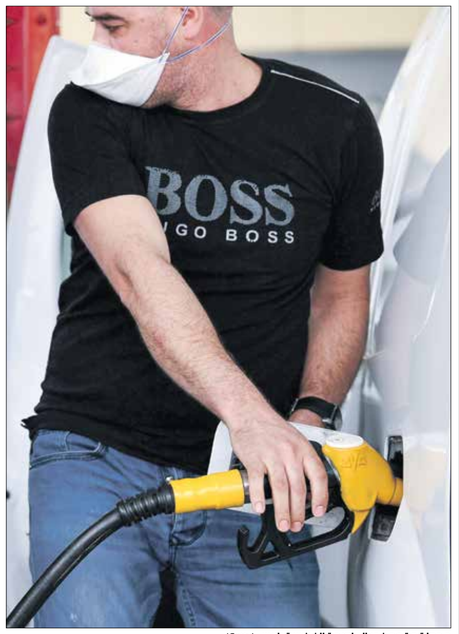

محطة وقود في العاصمة الفرنسية باريس (Getty)

توقعت شركة أبحاث نرويجية أن يبلغ الطلب النفطي مستوياته القصوى لدى 102 مليون برميل يومياً في عام 2028

لندن ـ **العربي الجديد**

توقعت شركة «رابستاد أنيرجي» النرويجية لأبحاث الطاقة أن يصل الطلب العالمي على النفط إلى مستوياته القصوى في عام 2028 لدى مستوى 102 مليون برميل يومياً. وقالت الشركة في تقرير يوم الاثنين إن التحول عن إنتاج الطاقات النظيفة وتداعيات جائحة كورونا سيعمل على زيادة سرعة إحلال الطاقات النظيفة مكان الخامات النفطية الملوثة للبيئة، خاصة خامات النفط الثقيلة التي ترتفع فيها نسبة الكبريت وثاني أكسد الكربون. وكانت توقعات الشركة النرويجية السابقة تشير إلى أن الطلب النفطي في العالم سيصل إلى مستوياته القصوى في عام 2030. ولكن هذه التوقعات المستقبلية عادة ما تبنى على عوامل قد لا تتحقق وسط التغيرات السريعة التي يشهدها العالم.

وفي ذات الشأن، توقعت وكالة الطاقة الدولية أن يقود إنتاج الطاقة الشمسية زيادة إمدادات الكهرباء من المصادر المتجددة في العقد المقبل، إذ من المنتظر أن تشكل الطاقة المتجددة 80 في المائة من النمو في توليد الكهرباء على مستوى العالم في ظل الظروف الحالية. وفي توقعاتها السنوية للطاقة العالمية، خلال أكتوبر/ تشرين الماضي، قالت الوكالة في تصوراتها الرئيسي إن من المتوقع أن تتجاوز مصادر الطاقة المتجددة الفحم باعتبارها الوسيلة الأساسية لإنتاج الكهرباء بحلول 2025.

وأضافت أن الحصة المجمعة للطاقة الشمسية التي تعمل بالخلايا الكهروضوئية وطاقة الرياح في توليد الكهرباء عالمياً سترتفع إلى ما يقرب من 30 في المائة عام 2030 من ثمانية في المائة في 2019، مع نمو قدرات الطاقة الشمسية الكهروضوئية بمتوسط 12 في المائة سنوياً. وقال فاتح بيرول المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية: «أتوقع أن تصبح الطاقة الشمسية الملك الجديد لأسواق الكهرباء في العالم. استناداً إلى وضع السياسة الحالية، فإنها تسير على الطريق الصحيح لتسجيل مستويات قياسية جديدة سنوياً بعد عام 2022 فيما يتعلق بالانتشار».

وتراجعت الاستثمارات الجديدة في مشاريع النفط العالمية بشدة في أعقاب الانهيار الكبير الذي شهدته السوق النفطية في شهري مارس/ آذار وإبريل/ نيسان الماضيين، وهو ما أدى إلى تراجع حجم النفوط الجديدة المكتشفة في العالم إلى أدنى مستوى لها منذ عقود. ويبتعد المستثمرون عن شراء سندات شركات النفط الصخري الأميركية وتتفادى المصارف عمليات التمويل خوفاً من الخسائر.

في هذا الشأن، كشفت الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، مساء الاثنين، عن انخفاض إجمالي الاكتشافات النفطية التي تحققت في العالم خلال النصف الأول من 2020 إلى أدنى مستوى لها خلال الفترات المماثلة منذ مطلع القرن الـ21 لتصل إلى نحو 4,9 مليارات برميل مكافئ نفط. وقالت «أوابك» إن الاكتشافات خلال النصف الأول من العام الجاري تراجعت بنحو 42 بالمائة مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2019، إذ بلغت 38 اكتشافاً خلال النصف الأول من 2020 مقابل 54 اكتشافاً خلال نفس الفترة من 2019.

وفي ذات الصدد، أشار وزير الطاقة الروسي، الكسندر نوفاك، إلى أن تعافي الاقتصاد العالمي والطلب على النفط يجريان بصعوبة، حيث يوجد في سوق النفط العالمية العديد من أوجه عدم اليقين. وجاء تصريح الوزير الروسي الذي نقلته وكالة تاس الروسية، أمس الثلاثاء، خلال افتتاح الاجتماع السابع لحوار الطاقة بين روسيا ومنظمة «أوبك» والذي تستضيفه أمانة «أوبك». وقال نوفاك إن «هذا العام كان بمثابة صدمة حقيقية للاقتصاد العالمي بأسره، بما في ذلك قطاع النفط، نحن نتابع مدى صعوبة الانتعاش الاقتصادي ونرى العديد من الشكوك التي تعيق العودة إلى مستويات ما قبل الأزمة». ويعيش الروبل والاقتصاد الروسي أسوأ مراحلهما بسبب تراجع مداخيل النفط.

ويذكر أن موجة فيروس كورونا الجديدة تسببت في إغلاق الحدود بين معظم دول العالم بالإضافة إلى توقف الطيران التجاري مرة أخرى، كما يتجه لدفع أغلب دول العالم إلى فرض حظر تجول كلي أو جزئي. وبالتالي ساهمت هذه العوامل السالبة بنحو قد يبلغ 8,6 ملايين برميل نفط يومياً، حسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية.

نوفاك: هذا العام كان بمثابة صدمة حقيقية للاقتصاد العالمي

الروبل الروسي يواصل التدهور

موسكو ـ **رامي القليوبي**

سجل الروبل الروسي تعافياً طفيفاً في تعاملات بورصة موسكو، أمس الثلاثاء، بعد أن تخطى الدولار الأميركي عتبة الـ80 روبلاً في تعاملات بداية الأسبوع فيما يعد أدنى مستوى له منذ انهيار اتفاق «أوبك+» وبدء تمدد جائحة كورونا في مارس/ آذار الماضي. وبذلك بلغ سعر صرف الدولار في تعاملات ظهر الثلاثاء نحو 79,7 روبل للدولار الواحد. وجاء تهاوي الروبل مطلع هذا الأسبوع تحت وطأة مجموعة من العوامل، بما فيها تشديد إجراءات الحجر الصحي في أوروبا بعد معاودة غصابات فيروس كورونا صعودها والغموض حول نتائج انتخابات الرئاسة الأميركية التي جرت أمس وسط احتدام المنافسة بين الرئيس الحالي، دونالد ترامب، ومرشح الحزب الديمقراطي جو بايدن.

وفي هذا الإطار، يعتبر كبير المحللين بشركة «تيلي ترید» للتداول، مارك غويخمان، أن الروبل تعرض في بداية الأسبوع الجاري لمفعول مجموعة من العوامل الخارجية غير المواتية، مرجحاً أن يكون لنتائج الانتخابات الأميركية تأثير مهم على ديناميكية سعر صرف الدولار أمام العملات الأخرى.

ويقول غويخمان في حديث لـ«العربي الجديد»: «سقط الروبل الاثنين ضحية للظروف الخارجية غير المواتية. على مدى الأيام الماضية، إذ شددت العديد من الدول اتخاذهم إجراءات جديدة لضبخ الأموال لدعم الاقتصاد وزيادة الضرائب، بينما سيعزز فوز ترامب ارتفاع الدولار. لكن في المقابل، قد يؤدي فوز بايدن إلى تخفيف الحظر النفطي المفروض على إيران وتدفق إمداداتها إلى السوق». ومن بين العوامل الأخرى التي قد يكون لها تأثير على أداء الروبل، يذكر غويخمان تطور الوضع مع الجائحة، والوقائع الاقتصادية في روسيا وأعمال المصرف المركزي الروسي، وزيادة إنتاج النفط في ليبيا بعد تراجع وتيرة أعمال القتال، ومستقبل أسعار النفط وسياسات «أوبك» وما إذا كانت المنظمة سترجئ خطة زيادة الإنتاج بمقدار مليوني برميل يومياً اعتباراً من يناير/ كانون الثاني المقبل. من جهتها، حذرت صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» الروسية في عددها الصادر أمس من أن تراجع قيمة الروبل والانكماش الاقتصادي والموجة الثانية من الوباء ربما ستؤدي إلى تسارع وتيرة إفقار السكان.

ولفتت الصحيفة إلى أن دخول الأفراد في روسيا خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري تراجعت بنسبة تزيد عن 4 في المائة قياساً بنفس الفترة من العام الماضي حتى من دون احتساب نسبة التضخم، محذرة من أن الموجة الثانية من ارتفاع الأسعار الناجمة عن زيادة قيمة الواردات، ستزيد حتماً من سرعة تراجع الدخول الحقيقية للروس نظراً لتسارع التضخم.

جائحة كورونا وتراجع العملة يزيدان من وتيرة الفقر في روسيا

والمخاوف من تراجع نشاط الأعمال وتباطؤ تعافي الاقتصاد العالمي وانخفاض الطلب على الموارد. في هذه الظروف، يتراجع الطلب على الأصول عالية المخاطر، بما فيها النفط والروبل»، وحول تأثير نتائج الانتخابات الأميركية على الدولار، يضيف: «تخلق الانتخابات الأميركية حالة من الغموض السلبي للروبل. سيساهم فوز بايدن والديمقراطيين في تراجع الدولار في حال اتخاذهم إجراءات جديدة لضخ الأموال لدعم الاقتصاد وزيادة الضرائب، بينما سيعزز فوز ترامب ارتفاع الدولار. لكن في المقابل، قد يؤدي فوز بايدن إلى تخفيف الحظر النفطي المفروض على إيران وتدفق إمداداتها إلى السوق». ومن بين العوامل الأخرى التي قد يكون لها تأثير على أداء الروبل، يذكر غويخمان تطور الوضع مع الجائحة، والوقائع الاقتصادية في روسيا وأعمال المصرف المركزي الروسي، وزيادة إنتاج النفط في ليبيا بعد تراجع وتيرة أعمال القتال، ومستقبل أسعار النفط وسياسات «أوبك» وما إذا كانت المنظمة سترجئ خطة زيادة الإنتاج بمقدار مليوني برميل يومياً اعتباراً من يناير/ كانون الثاني المقبل. من جهتها، حذرت صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» الروسية في عددها الصادر أمس من أن تراجع قيمة الروبل والانكماش الاقتصادي والموجة الثانية من الوباء ربما ستؤدي إلى تسارع وتيرة إفقار السكان.

محل صرافة في وسط العاصمة موسكو (Getty)

رؤية

«ذي إيكونوميست» تحذر الحكومة المصرية

شريف عثمان

تناولت في العديد من المقالات السابقة ارتفاع الدَيْن المصري، خاصة الجزء الخارجي منه، مسلماً بفرض ظهور وانتشار وباء كورونا المستجد، ثم أوامر الإغلاق الكبير من بعده، زيادة الاقتراض على الكثير من الدول، بما فيها الاقتصادات الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة، من أجل مساعدة اقتصاداتها على استعادة حيوتها، وتعويض المتضررين من الأفراد والشركات بعد تراجع مدخولاتهم خلال الأشهر الأخيرة.

ومع إقراري بأن أغلب الاقتصاديين، من مختلف التيارات والمدارس، أقروا باللجوء إلى القروض خلال الفترة الحالية، من أجل توفير الأموال اللازمة لحزم إنقاذ الاقتصاد ومساعدة المواطنين، رفضت تطبيق المنطق نفسه على الحالة المصرية، بعدما بدا واضحاً عدم وجود علاقة بين ما اتفقت الحكومة المصرية على اقتراضه وما احتاج إليه المواطنون المصريون وشركاتهم من مساعدات، لم يقدمها لهم أحد حتى الآن.

وعلى عكس ما قامت به أغلب حكومات العالم، وتحديداً في الاقتصادات الكبرى ودول الخليج، كما العديد من الاقتصادات الناشئة، لم تفرض مصر إغلاقاً حقيقياً في أي وقت من الأوقات، ولم تفرض حظراً للتجول إلا لساعات قليلة في الليل، الأمر الذي نفى بوضوح احتياج الشركات الكبرى لأي مساعدات مالية. وسواء احتاجت تلك الشركات أم لم تحتج، لم تقدم لها الحكومة المصرية أي مساعدة.

وتضررت بعض المطاعم والمقاهي من أوامر حظر التجول التي كانت في أوقات الذروة بالنسبة لأغلبها، إلا أنها ما لبثت أن عادت إلى مواعيدها المعتادة بعد فترة قصيرة، واستأنفت أعمالها بعد رفع أسعارها لتعويض خسائر الفترات السابقة، ومرةً أخرى، لم تقدم لها الحكومة المصرية أي مساعدات.

وعلى عكس ما قدمته أغلب الحكومات الرشيدة من إعانات للشركات، لتحفيزها على الاحتفاظ بالعمالة لديها، لم تتدخل الدولة المصرية للحفاظ على العمالة لدى تلك الشركات، الأمر الذي نتج عنه فقدان العديد من المواطنين لوظائفهم. وفي حين تشير بيانات الجهاز المركزي المصري للتعبئة والإحصاء إلى توجه الأسر المصرية إلى تخفيض إنفاقها على اللحوم والسلع الغذائية الأخرى، كما بيع بعض أصولها، لمواجهة تبعات الجائحة، تؤكد بيانات الجهاز نفسه أن 50% من الأسر المصرية لجأت للأهل والأصدقاء للاقتراض، لمواجهة أزمة ستكون على الأرجح أطول مما توقع الكثيرون.

وكانت أكبر ضحايا الجائحة في مصر نسبة كبيرة من العمالة غير المنتظمة، التي تعمل بلا عقود، ويسهل الاستغناء عنها عند عدم وجود حاجة إليها، أو عند الخوف من انتقال الأمراض المعدية، كما كان الحال خلال الأشهر الماضية. ورغم تعهد الحكومة المصرية بتعويض هذه النوعية من العمالة، لم يحصل على مساعدات الدولة أكثر من مليوني مواطن، من أصل 12 مليونا يشملهم التعريف، وجاءت تلك المساعدات من صندوق خارج الموازنة العامة للدولة، تم إنشاؤه في أعقاب ثورة يناير 2011، ويتم تمويله باقتطاع نسب من مستحقات شركات المقاولات.

لم تقدم الحكومة المصرية تعويضات بطالة، ولم تقدم مساعدات مباشرة للمواطنين، ولم تقدم مساعدات للشركات الصغيرة التي تضررت بالفعل من الجائحة، وإنما قلصت الدعم، ورفعت أسعار الكهرباء، ولم تخفض أسعار الوقود رغم انخفاض الأسعار العالمية، وفرضت رسوماً ضخمة للتصالح في قضايا بناء مخالف تمت منذ سنوات، كما توسعت في رفع قيمة مخالفات الطرق ورسوم استخراج الرخص للسيارات والعقارات. ورغم كل ما سبق، توجهت الحكومة المصرية إلى صندوق النقد الدولي، واتفقت على اقتراض ما يقرب من 8 مليارات دولار، كما أصدرت سندات دولية بقيمة تقترب من 6 مليارات دولار، واتفقت مع البنك الدولي ومؤسسات مالية أخرى على اقتراض مليارات أخرى. وفي الوقت الذي بخلت فيه الحكومة المصرية على المواطنين، كانت الحجة الأساسية التي تقدمت بها لتلك المؤسسات للاقتراض هي تحفيز الاقتصاد وتعويض المتضررين من مواطنيها.

ما أسوقه هنا ليس استنتاجات شخصية، وإنما هو الرأي المتداول في أوساط المتابعين للشأن المصري في الولايات المتحدة من عاملين في بعض المؤسسات التي أقرضت الحكومة المصرية. وفي حين يشعر هؤلاء بالقلق من عدم وجود خطة توضح الكيفية والتوقيت اللذين يبدأ فيهما الدين المصري في الانخفاض، بعد اقترابه من ثلاثة أضعاف ما كان عليه قبل 5 سنوات، ووصوله إلى 123 مليار دولار، لا يجرؤ أي من هؤلاء على التصريح بمخاوفه، التي تتعارض مع رغبة تلك المؤسسات في إقراض الحكومة المصرية. لأسباب يعلم الجميع أنها سياسية، ولا علاقة لها بحالة الاقتصاد المصري.

وفي عددها الأخير، أكدت مجلة الإيكونوميست الشهيرة، أن الحكومة المصرية، كما العديد من الحكومات في دول الخليج العربي، زادت من اقتراضها خلال الفترة الماضية، مستغلة ظروف الجائحة التي ضربت أغلب بلدان العالم، إلا أنها لم تقدم إلا القليل لتحفيز الاقتصاد وتعويض المواطنين.

وفي حين أشارت المجلة إلى أن أغلب الدول الخليجية لا يبدو الأمر مقلقاً فيها، بسبب وجود أصفاف ما تم اقترضه في احتياطيات النقد الأجنبي وفي صناديق الثروة السيادية الخاصة بها، لا ينطبق الأمر نفسه على الحكومة المصرية، التي تزامن ارتفاع الدين الخارجي لديها مع انخفاض احتياطي النقد الأجنبي الذي تمتلكه، رغم ألاعيب البنك المركزي المصري الصبيانية التي تظهر ارتفاع قيمة الجنيه المصري أمام الدولار خلال الفترة نفسها. وفي حين قدرت المجلة ارتفاع نسبة الدين العام المصري إلى الناتج المحلي الإجمالي لأكثر من 90% بحلول عام 2021، وهو ما سيستنزف تقريباً كامل إيرادات الدولة خلال العام، ويزيد من الضغوط على المالية العامة، بعد وصول قيمة خدمة الدين إلى ما يقرب من 9% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، ورغم تأكيدها أن الحكم الاستبدادي للسيسي قضى على مخاوف عدم الاستقرار السياسي، أشارت المجلة إلى أن الحكومة المصرية يتعين عليها أن تكون حذرة في تعاملها مع الديون الخارجية، كما مع عودة استثمارات الأجانب في أذون الخزانة بالعملة المحلية، بعد تجربة هروبها خلال الأسابيع الأولى التي تلت ظهور الجائحة.